المؤشر السعري
6294.5
بتغير قدره
-28.5
0.45%

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«عقارات الكويت» تخسر 20,7 مليون دينار

افادت شركة عقارات الكويت بأن مجلس ادارتها اعتمد البيانات المالية السنوية للشركة للسنة المنتهية في 2010/12/31، حيث حققت الشركة خسائر بلغت 20,7 مليون دينار بواقع 22,9 فلسا للسهم مقارنة مع ارباح 2,1 مليون دينار بواقع 2,4 فلس للسهم في عام 2009، واوصى مجلس ادارة الشركة بعدم توزيع ارباح.

توزيعاتها النقدية المتوقعة لـ 2010 ما بين 15 و20 فلساً

اجتماع حاسم لـ «أجيليتي» اليوم بعد صدور حكم ضدها من المحكمة الأميركية

تترقب أوساط المتداولين في سوق الكويت للأوراق المالية اجتماع مجلس إدارة شركة اجيليتي الذي سيعقد اليوم من أجل مناقشة البيانات المالية السنوية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010، حيث من المقرر حسب مصادر مطلعة أن تعلن «أجيليتي» عن أرباح جيدة وسط توقعات بأن تقتصر توصية مجلس الادارة على توزيع أرباح نقدية ما بين 15 و 20 فلسا.

وقد اعلنت البورصة أمس على موقعها الالكتروني أن قاض فيدرالي أميركي اصدر حكم ان الاعلان الصادر من وزارة العدل الاميركية صحيح، ولم يأخذ القاضي الفيدرالي الأميركي بالتوصية المقدمة من قاضي الصلح والتي تم الاعلان عنها بتاريخ 5 سبتمبر الماضي.

وأفادت المصادر بأن الحكم الذي صدر أمس من المحكمة الاميركية ليس في صالح «أجيليتي» كونه ضربة لجهود الشركة لدرء اتهامات بأنها احتالت على الجيش الأميركي في عقود بمليارات الدولارات، مبينة ان الحكم قد ينعكس على قرار مجلس إدارة الشركة بشأن التوزيعات المقترحة عن 2010 من ناحية، وتوسعاتها واستثماراتها خلال الفترة المقبلة من ناحية اخرى، علما أن الحكم سيكون محل نقاش واسع خلال اجتماع مجلس ادارة الشركة.

وتأثر سهم «اجيليتي» بشكل بالغ بناء على الحكم الذي صدر أمس من المحكمة الأميركية حيث انخفض السهم بمقدار 4 وحدات بما يعادل 20 فلسا ليستقر عند 380 فلسا، وهو ما أثر على أسهم الشركات التابعة لـ «اجيليتي» التي حققت انخفاضات متفاوتة في جلسة تداول أمس، ويأتي القرار بعد قرابة عامين من الجدل القانوني.

● شريف حمدي ـ محمود فاروق

مقارنة بـ 13 مليار دينار في 2008

«كامكو»: تراجع حجم الأصول المالية لقطاع البنوك إلى 11 مليار دينار

توزيع الأصول المالية للبنوك الكويتية على القطاعات خلال 2008 و2009 و2010 (مليون دينار)

قطاع البنوك المدرجة	القطاع المالي	التجزئة وأخرى	العقار والإنشاءات	التجارة والصناعة	إجمالي الموجودات المالية
كما في نهاية عام 2008	13,016	11,335	9,802	6,422	40,575
كما في نهاية عام 2009	11,363	13,563	11,803	5,493	42,221
كما في نهاية عام 2010	10,950	14,299	12,292	5,756	43,298

المصدر: بحوث كامكو والبيانات المالية للبنوك المدرجة

التوزيع الجغرافي للأصول المالية للبنوك الكويتية (مليون دينار)

قطاع البنوك المدرجة	الكويت ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أميركا وكندا	آسيا	أخرى
2009	34,035	1,097	956	433	2,520
2010	34,765	1,163	701	436	3,094

المصدر: بحوث كامكو والبيانات المالية للبنوك المدرجة

قال تقرير صادر عن شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) حول توزيع الأصول المالية لقطاع البنوك الكويتية على القطاعات، ان هناك تراجعا تدريجيا في حصة القطاع المالي، شاملا البنوك والمؤسسات المالية، من إجمالي الأصول خلال عامي 2009 و2010. وعزا التقرير ذلك إلى المخاطر التي تعرضت لها تلك الأصول خلال عام 2008 حيث شكلت ضغطا على جودة أصول القطاع خلال الفترة التي تلت الأزمة المالية.

وأشار التقرير الى ان الأصول في القطاع المالي تراجعت خلال عامي 2009 و2010 بنسبة 16٪ لتصل إلى نحو 11 مليار دينار مقارنة بـ 13 مليار دينار نهاية عام 2008، كما تراجعت نسبة استحواذ القطاع المالي من إجمالي الأصول لتسجل 25,3٪ نهاية 2010 مقارنة بـ 26,9٪ و32٪ نهاية عامي 2009 و2008.

وذكر التقرير ان هذا الأمر ربما يفسر توجه اهتمام البنوك إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى ذات المخاطر المقبولة بهدف تنويع محفظة القروض لديها والتخفيف من المخاطر الناتجة عن التعرض للأسواق المالية وتقلبات أسعار الأصول.

ولاحظ التقرير أن البنوك الكويتية توجهت بأنظارها عن القطاع المالي بعد الأزمة المالية في 2008 لتصب اهتمامها على تمويل قطاع التجزئة والقطاعات الإنتاجية الأخرى، حيث أصبح هذا القطاع يستحوذ على النسبة الكبرى من إجمالي أصول القطاع بنحو 33٪ أو ما يعادل 14,3 مليار دينار في نهاية 2010، مشيرا الى أن أصول قطاع التجزئة شهدت أعلى نسبة نمو حيث بلغت 26,2٪ خلال عامي 2009 و2010 مقارنة بالقطاعات الأخرى، كما شهدت الأصول المالية لقطاع العقار والإنشاءات خلال العامين الماضيين قفزة نوعية حيث ارتفعت بنسبة 25,4٪ خلال عامي 2009 و2010 أو ما يعادل 2,5 مليار دينار، وذلك نتيجة إقبال البنوك على تمويل المشاريع العقارية والبنية التحتية من ضمن خطة التنمية.

ولفت التقرير الى ان الأصول المالية للبنوك الكويتية المدرجة خلال السنوات الثلاث الماضية (2008 ـ 2010) توزعت على أربعة قطاعات رئيسية هي: القطاع المالي (بنوك ومؤسسات مالية)، العقار والإنشاءات، الصناعة والتجارة، وقطاع التجزئة والقطاعات الأخرى التي تتضمن القطاع العام وغيرها من القطاعات الاقتصادية.

وبين التقرير ان معظم البنوك بدأت خلال الفترة التي تلت الأزمة المالية بإعادة النظر في توزيع أصولها المالية ومحفظة القروض لديها وذلك للحد من المخاطر الناجمة عن تأثر قطاع معين بشكل كبير جراء أي أزمة مالية مستقبلية دون القطاعات الأخرى، حيث كان القطاع المالي أكثر القطاعات مساهمة في الأصول المالية للبنوك خلال عام 2008 حيث شكل ما نسبته 32٪ من إجمالي الأصول المالية، أما خلال عام 2009 فقد أدت الخسائر التي لحقت بالقطاع المالي وشركات الاستثمار بالتزامن مع تشدد البنوك في منح القروض للمؤسسات المالية غير البنوك وإعادة جدولة ديونها بالإضافة إلى تعثر بعض الشركات عن الوفاء بالتزاماتها المالية إلى ارتفاع حجم القروض غير المنتظمة وإلى شطب جزء منها لتتراجع بذلك حصة القطاع المالي من الأصول المالية للبنوك إلى 27٪ في نهاية عام 2009 ومن ثم إلى 25,3٪ في نهاية عام 2010 لتسجل 11 مليار دينار مقارنة مع 13 مليار دينار في نهاية عام 2008.

وقال التقرير انه مقابل هذا الانخفاض في مساهمة القطاع المالي من الأصول المالية للبنوك، هناك ارتفاع في حصة قطاع التجزئة والقطاعات الأخرى وذلك بهدف تنويع محفظة القروض لديها والتخفيف من المخاطر الناتجة عن التعرض للأسواق المالية وتقلبات أسعار الأصول، حيث ارتفعت حصة قطاع التجزئة والقطاعات الأخرى من إجمالي الأصول المالية إلى 33٪ في نهاية عام 2010 مقارنة مع 32٪ نهاية عام 2009 و28٪ في نهاية عام 2008 لتسجل نحو 14,3 مليار دينار، كما تشير الأرقام إلى تركيز البنوك في توزيع أصولها المالية خلال عام 2010 على قطاع العقار والإنشاءات من إجمالي الأصول حيث بلغت الأصول المالية الموزعة على قطاع العقارات والإنشاءات حوالي 12,3 مليار دينار لتشكل بذلك 28,4٪ من إجمالي الأصول المالية للبنوك كما في نهاية عام 2010 مقارنة مع 9,8 مليارات دينار وبحصة من الإجمالي بلغت 24٪ في نهاية عام 2008.

أما على صعيد قطاعي التجارة والصناعة، فقد اثر التباطؤ الاقتصادي على حركة التجارة والاستهلاك المحلي وقطاع الصناعة خلال عام 2009 عندما انخفضت الأصول المرتبطة بهذين القطاعين بنسبة 14,5٪ إلى 5,5 مليارات دينار، كما اثر تعافي الاقتصاد العالمي والمحلي بشكل إيجابي على حركة التجارة والصناعة وبالتالي على تمويل هذين القطاعين، حيث شهدت أصول القطاعين لدى البنوك الكويتية ارتفاعا بنسبة 4,8٪ خلال عام 2010 لتسجل 5,8 مليارات دينار.

التوزيع الجغرافي للأصول المالية لقطاع البنوك

توزعت الأصول المالية للبنوك على خمس نقاط جغرافية أبرزها: الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تعتمد البنوك بالدرجة الأولى في توزيع أصولها على الكويت والتي تستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي الأصول، علما أن حصة الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من إجمالي الأصول المالية للبنوك بلغت حوالي 86,6٪ لتسجل 34,8 مليار دينار في نهاية عام 2010.

كما تقوم البنوك في توزيع أصولها على عدة مناطق جغرافية وذلك تفاديا لأي مخاطر ناجمة عن أزمات سياسية أو اقتصادية محتملة، حيث توزعت الـ 13,4٪ المتبقية من إجمالي الأصول المالية على كل من: أوروبا 2,9٪، أميركا وكندا 1,7٪، آسيا 1,1٪، و7,7٪ على مناطق أخرى غير محددة في البيانات المالية.

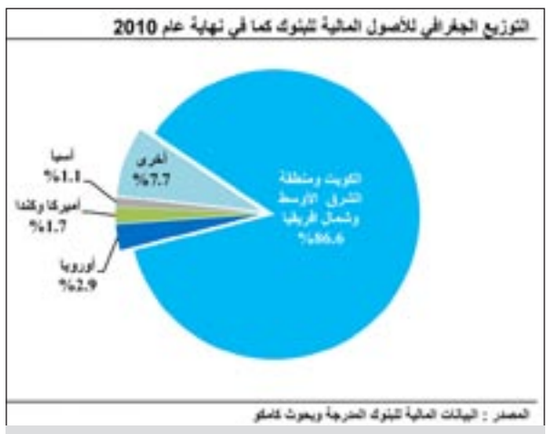

المصدر : البيانات المالية للبنوك المدرجة وبحوث كامكو

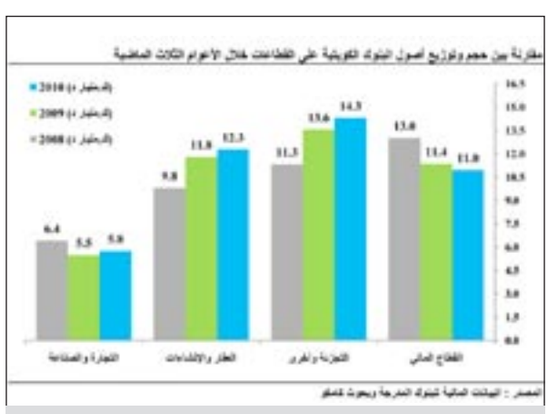

المصدر : البيانات المالية للبنوك المدرجة وبحوث كامكو

27 شركة لم تقدم بياناتها وحددت موعداً لاجتماع مجلس إدارتها

اليوم تنتهي المهلة الأخيرة لتقديم الميزانيات السنوية لـ 37 شركة مدرجة وتوقعات بإيقاف معظمها بداية الأسبوع

تنتهي اليوم المهلة الاخيرة لتقديم الميزانيات السنوية للشركات المدرجة الى ادارة البورصة والمحددة في 31 مارس، وذلك استنادا الى قرار لجنة السوق رقم (16) لسنة 1987، والذي يلزم جميع الشركات والصناديق المدرجة بتقديم البيانات المالية السنوية في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، حيث بلغ عدد الشركات التي لم تقدم بياناتها المالية ولم تحدد موعد اجتماع مجلس الادارة 37 شركة.

وأفادت مصادر متابعة بان الادارة الادارية والمالية في بنك الكويت المركزي ووزارة التجارة لم تمكن بعض الشركات من انهاء تقديم ميزانياتها وتحديد موعد انعقاد جمعياتها العمومية خلال الفترة الماضية، الامر الذي سيسفر عنه ايقاف العديد من الشركات عن التداول في مطلع شهر ابريل المقبل.

الشركات المتعثرة

كما اشارت المصادر الى أن عددا من الشركات المتعثرة وذات النتائج السيئة قد تتعمد تأخير تقديم ميزانياتها خلال هذه الفترة للاستفادة من عامل الوقت، لافتة الى أن معظم الشركات الاستثمارية والعقارية ستعلن عن نتائج سلبية خلال العام الماضي.

وأكدت المصادر لـ «الانباء» أن هناك بعض الشركات الاستثمارية متعثرة في تقديم بياناتها المالية، مشيرة الى أن بعضها يتعمد اعلان النتائج المالية في آخر لحظة رغم المخاطرة التي قد تتعرض لها سواء من حيث الغرامات التي قد توقع عليها من هيئة اسواق المال أو فقدانها ثقة المساهمين خصوصا اذا كانت من الشركات القيادية.

اسباب التأخر

وارجعت المصادر لجوء بعض الشركات لتأخير اعلان بياناتها المالية حتى اللحظات الاخيرة الى سعيها لاخفاء الخسائر أو اخفاقها في تحقيق أرباح مجدية لمساهميها كما وعدتهم خلال المؤتمرات او التصريحات الصحافية، وذلك لتستفيد من الوقت المتاح بتسريب شائعات لصالح رفع سعر سهمها ما يؤدي في النهاية الى اضطراب السوق.

تشدد المركزي

في المقابل يرى خبراء آخرون أن تأخر الشركات في الاعلان عن نتائجها المالية قد يكون مرده الى الاشتراطات والبيانات الدقيقة جدا التي يطلبها «المركزي» من الشركات الخاضعة لرقابته والتي تستنزف وقتا طويلا منها، في الوقت الذي أكدت مصادر في وزارة التجارة والصناعة ان الاجراءات التي تتبعها الوزارة ضد الشركات المتأخرة في تقديم بياناتها المالية من كل عام تسجل فقط في ملفها عند عقد الجمعية العمومية، مبينة ان المادة 178 من قانون الشركات التجارية والتي تخص دعوة الشركات لعقد الجمعيات العمومية تخالف الشركات التي تتأخر في بياناتها، علما بأن هناك العديد من الشركات المخالفة التي تم تحويلها الى النيابة التجارية بسبب التأخر لاكثر من عام في عقد الجمعية العمومية للاعلان عن البيانات والموازنات المالية للشركة.

وأضافت المصادر أن النقطة الاهم في طلب عقد وزارة التجارة للشركات جمعياتها العمومية هي تعريف مساهميها بوضعها المالي وكذلك تعزيز أدائها بالشفافية والوضوح والمصداقية.

الشركات المعرضة للوقف

وكانت البورصة قد اعلنت على موقعها الالكتروني أمس الشركات التي لم تقدم بياناتها المالية وعددها 37 وهي على النحو التالي:

الشركة الكويتية للاستثمار (كويتية)، شركة الاستشارات المالية الدولية (ايفا)، شركة المستثمر الدولي (مستثمر د) (موقوفة)، شركة بيت الاوراق المالية (البيت) (موقوفة)، شركة الاستثمارات الصناعية (ا صناعية) شركة المجموعة الدولية للاستثمار (المجموعة د) (موقوفة)، شركة عارف الاستثمارية (عارف)، شركة الدار للاستثمار (الدار) (موقوفة)، الشركة الاولى للاستثمار (الاولى)، شركة المال للاستثمار (المال)، شركة بيت الاستثمار الخليجي (الخليجي)، شركة اعيان للاجارة والاستثمار (اعيان) (موقوفة)، شركة بيان للاستثمار (بيان)، الشركة الخليجية الدولية للاستثمار(غلفت انفست) (موقوفة)، الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك)، الشركة الدولية للاجارة والاستثمار (د للاجارة) (موقوفة)، شركة تمويل الاسكان (اسكان)، شركة المدار للتمويل والاستثمار (مدار)، شركة الصفاة للاستثمار (الصفاة)، شركة صكوك القابضة (صكوك)، شركة المدينة للتمويل والاستثمار (المدينة)، شركة نور للاستثمار المالي (نور)، شركة اموال الدولية للاستثمار (اموال)، شركة المسار للاجارة والاستثمار(المسار)، الشركة الكويتية العقارية القابضة (العقارية)، شركة الدار الوطنية للعقارات (ادنك) (موقوفة)، شركة المشروعات الكبرى العقارية (جراند)، شركة الصفاة العالمية القابضة (صفاة عالمي) (موقوفة)، شركة منشات للتطوير العقاري (منشات)، شركة منا القابضة (منا قابضة)، شركة نفائس القابضة (نفائس)، الشركة الوطنية للميادين (ميادين)، شركة مشاعر القابضة (مشاعر)، شركة فيلا مودا لايف ستايل (فيلا مودا) (موقوفة)، شركة الشبكة القابضة (الشبكة) (موقوفة)، شركة بيت التمويل الخليجي (تمويل خليج) (موقوفة)، وشركة الشامل الدولية القابضة (الشامل).

شركات عديدة معرضة للإيقاف اعتبارا من بداية الأسبوع المقبل

شركات تنتظر عقد مجلس إداراتها

أما الشركات التي لم تقدم البيانات المالية وحددت موعد اجتماع مجلس الادارة وعددها 27 شركة فهي على النحو التالي:

شركة رمال الكويت العقارية (رمال)، الشركة الاهلية القابضة (اهلية)، شركة لؤلؤة الكويت العقارية (لؤلؤة)، الشركة الخليجية للاستثمار البترولي (بترو جلف)، شركة هيتس تيلكوم القابضة (هيتس تيلكوم)، شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة (صناعات)، شركة الارجان العالمية العقارية (ارجان)، شركة اجيليتي للمخازن العمومية (اجيليتي)، شركة المعادن والصناعات التحويلية (معادن)، شركة الديرة القابضة (الديرة)، شركة اكتتاب القابضة (اكتتاب) الشركة الوطنية العقارية (وطنية) شركة البريق القابضة (بريق قابضة)، شركة الصفاة للطاقة القابضة (صفاة طاقة)، الشركة الوطنية الدولية القابضة (وطنية د ق)، شركة الصفاة تك القابضة (صافتك)، شركة سنام العقارية (سنام)، شركة كويت انفست القابضة (كويت انفست)، شركة مركز سلطان للمواد الغذائية (م سلطان)، شركة الامتيازات الخليجية القابضة (امتيازات)، شركة جيزان القابضة (جيزان)، شركة المعدات القابضة (المعدات)، شركة مجموعة عربي القابضة (عربي قابضة)، شركة المجموعة المتحدة للصناعات الغذائية (الغذائية)، شركة مشرف للمقاولات (مشرف)، شركة المقاولات والخدمات البحرية (بحرية) وشركة مجموعة المستثمرون القابضة (المستثمرون).

وعليه فإنه سيتم إيقاف أسهم تلك الشركات عن التداول، في حالة عدم تقديم البيانات المالية السنوية في الموعد النهائي المحدد في الساعة 8:30 من صباح يوم الاحد الموافق 03ـ04ـ2010.

● محمود فاروق

«التجارة» تستعد لتطبيق المخالفات عبر المادة 178

شركات استثمارية تلجأ لتأخير إعلان بياناتها سعياً إلى إخفاء خسائرها